وَاجِبًا؛ لِأَنَّ هَذَا الذِّكْرَ الَّذِي ذَكره المغيرةُ لَيْسَ بوَاجِب، ومع هَذَا كَتب به إِلَى معاوية.

الفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: الْعَمَلُ بالإملاء، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي القُرْآن، وعمِل به القُرْآن، وعمِل به الْمُسْلِمون، أَمَّا فِي القُرْآن فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة:٢٨٢]، أي فليبادر بالْكِتَابة ولا يتأخر إِذَا طُلِبَ مِنْهُ ذَلِكَ، ويُملل بمَعْنَى يُملي، أمللتُ عَلَى فلانٍ وأمليتُ عَلَى فلان.

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الإملاءَ مُعتبرٌ، وعمِل به الْمُسْلِمون، ولا سِيَّما رواةُ الحَدِيث، فما أكثرَ الأحاديثَ الَّتِي رُوِيَت بالإملاء، وَلَكِنْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُملى عَلَيْهِ ثقة، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثقةً نظرنا، إِنْ كَانَ الْمُملي يتعقب ما أملاهُ ويراجعُه حصل الْمَقْصُود، وَإِنْ كَانَ لا يتعقبُه، فَإِنَّهُ لا يَجُوز الاعتماد عَلَى مَنْ لَيْسَ بثقة؛ لأَنَّه رُبَّما يزيد أو يَنقص أو يُغَيِّر.

الفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: مَشْرُوعِيَّة هَذَا الذِّكْر بعد الصَّلوَات المكتوبة «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، وسبق شرحُه.

ولكن لا يقَوْله مِن حين أَنْ يُسَلِّم؛ لِأَنَّ أوَّل ذِكر يقال بعد التَّسْلِيم هو الاستغفار ثلاثًا، و«**اللَّهُمَّ أنتَ السَّلَامُ ومِنكَ السَّلَامُ تبَارَكْتَ يَا ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَام**»[1]، كَمَا جَاءَ فِي الأحاديث، بعد هَذَا لَيْسَ هُناكَ شَيْء مرتَّب.

الفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: انفِرَاد الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى بالألوهية؛ لِقَوْلِه: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَه**».

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب الذكر بعد الصَّلاة وبيان صفته، رقم (٥٩١).

الفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: انْفِرَاد الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بالمُلْكِ المطْلَق، والحمد المُطْلَق؛ ويُؤْخَذ مِن: «**لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ**».

الفَائِدَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّ الـربَّ عَزَّوَجَلَّ محمود عَلَى كُلِّ حَـالٍ؛ لِأَنَّ المُلْكَ مُلْكه، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، ولكِنَّنا نعلم بمُقْتَضَى اسمه (الرَّحيم)، ومُقتضَى اسمه (الحكيم) أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ شيئًا إلَّا لِحِكْمة، حتَّى ما يكرهه العِبَاد، فَإِنَّهُ يفعله رحمةً بهم؛ لِأَنَّ مِن أسمائه (الرَّحِيم)، فَإِذَا ظهر الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ والبحر؛ أجدَبَتِ الأَرْض، وقُحِط المطر، وفسَدَت البحار؛ فهَذِهِ نِقْمةٌ لا شَكَّ، لكنها رحمة؛ لـما يترتب علَيْها مِن الآثار الحميدة، ولِـهَذا قرَنَ المُلك بالحمد ليتَبيَّن أَنَّ مُلْكَه مبنيٌّ علَى الحمد، وتدبيره يُحْمَد عَلَيْهِ، حتَّى فيما يسوء المرء؛ ولِـهَذا كَانَ النَّبيُّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلم- إِذَا أَصَابه ما يَسُوؤه يقول: «**الحَمْدُ لله عَلَى كُلِّ حَالٍ**»[1]، ولا يقول كما قَوْل الجهَّال: «الحَمْدُ للهِ الَّذِي لا يُحمد عَلَى مَكْرُوهٍ سِواه»؛ فإِنَّها عبارة مُنكَرة، لِأَنَّ قولك: «على مَكْرُوه سِواه» عتاب لله عَزَّوَجَلَّ؛ فقل كما قال نبيُّك.

الفَائِدَةُ الثَّامِنَةُ: بيان قُدرة الله الشَّاملة؛ لِقَوْلِه: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وإِذَا آمنتَ بذَلِك؛ تعلَّق قلبُك بالله عَزَّوَجَلَّ، فلَا تيْأَس مِن تغْيِير الأُمُور؛ لِأَنَّ اللهَ تَعالَى قادر.

مِثَال: أَصَاب الرَّجُلَ مرضٌ شديدٌ جدًّا، فاستبعد أَنَّ الله يَشفيه منه، واستحسر عَنِ الدُّعَاء، وآخَر قال: أنا أعلم أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وسأل اللهَ الشِّفاء، فأيهما المصِيب؟

لا شك أَنَّهُ الثَّانِي الَّذي يدعو الله؛ وحِينَئِذٍ تدعو الله عَزَّوَجَلَّ، حتَّى فيما يُستبعد حصولُه؛ لأنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

---

(١) أخرجه ابن ماجه: كتاب الأدب، باب فضل الحامدين، رقم (٣٨٠٣).

وهَذِهِ مَسْأَلَة تفوت كثيرًا مِن النَّاس، وهي: إِذَا أَصَابه مرض شديد، أو لَا يُرجَى بُرؤه؛ اسْتَحْسَر عَنِ الدُّعَاء، وقال كَلَامًا فِيهِ تسخُّط؛ فَهَذَا غلط، فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعالَى لزكريَّا: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾، فالَّذِي خَلق مِن قَبل، وركَّب العظامَ واللحم والأعصَاب وغَيْرَها قَادِرٌ عَلَى أَنْ يشفيَ هَذِهِ الأعضاء الَّتِي مَرِضَتْ.

الْفَائِدَةُ التَّاسِعَةُ: أَنَّ ما قَدَّرَ اللهُ تَعالَى إعطاءه لا يَمْلِكُ أحدٌ مَنْعه، وما قَدَّر مَنْعَه لا يَمْلك أحدٌ إعطاءه؛ لِقَوْلِه: «**اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِـمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِـمَا مَنَعْتَ**»، إِذَا آمَنْتَ بِهَذَا؛ فإنَّك تَعْتَمد في حصول المَطْلُوب، ودفع المَكْرُوه عَلَى الله عَزَّوَجَلَّ.

فلو آمنَّا حَقًّا؛ لحصَّلنا خيرًا كثيرًا، ولَمَا رجَعْنا إِلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا فيما أُمِرْنا بالرُّجوع إِلَيْه؛ لأنَّه لا واسطة بيننا وبين الله في الدُّعَاء، فنسأل اللهَ ولا نسأل غيره، لَا مَانِعَ لِـمَا أعطى، ولا ومُعطي لـما منَع.

الْفَائِدَةُ الْعَاشِرَةُ: أَنَّ أَصْحَاب الحظ والغِنَى والنَّصيب لا ينفعهم ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ اللهُ بهم سُوءًا؛ لِقَوْلِه: «**وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ**»، وقال اللهُ في كتابه: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾.

الْفَائِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: أَنَّهُ يَنْبَغِي للإِنْسَان المتابعةُ فيما صدر منه، وَأَنَّ ذَلِكَ مِن هَدْي السَّلف، ويُؤخَذ مِن «**ثُمَّ وَفَدْتُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مُعَاوِيَةَ فَسَمِعْتُهُ يَأْمُرُ النَّاسَ بِذَلِكَ**».

فكثير من النَّاس يشير بالشَّيء، أو يسعى بالشَّيء ولا يُتابع؛ وَهَذَا نقصٌ في السلطة، المتابعةُ لا بُدَّ منها فِي كُلِّ شَيْءٍ يَصْدُر منك، حَتَّى في أهلك إِذَا أمرتَهُم بأمرٍ سَابق هل نَفَّذُوا أَمْ لا؛ حَتَّى تَكُون لك قِيمتُك.

الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: تواضُع معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وجه ذَلِك: أَنَّهُ قَبِلَ ما كتبَ به المغيرة، بل زاد عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ صار يأمر النَّاس بذَلِك، وَهَذَا مِن مَناقبه ومحاسنه.

مَسْأَلَة: ولكن معاوية وغير معاوية لَيْسَ معصومًا مِن الإثم، فقَدْ يَأثم، وَقَدْ يجتهد ويخطئ، وما جرَى منه مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وغيره فَإِنَّهُ صادرٌ عَنِ اجتهاد لا شَكَّ عندنا فيه، والمجتهد قد يصيب، وَقَدْ يخطئ؛ فَلَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نُحَمِّل أمثال هؤُلاءِ العُظماء الخَطَأ بقَطْع النظر عمَّا وراء ذَلِكَ.

إننا نَعلم أَنَّ عِلِيَّ بن أبى طالب أقربُ إِلَى الحق مِن معاوية، ولا شكَّ عندنا في هذا؛ لِأَنَّ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ كَانَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أبى طالب وقتله أَصْحَاب معاوية، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لعَمَّار: «**وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ**»(١)، لكن مَعَ هَذَا لَا نَنْظُرَ إِلَى هَذَا الخَطَأ الَّذِي وقَعَ، ونتعامَى عَنِ المحاسن؛ هَذَا لَيْسَ مِنَ العدل.

■ **وَفِي لَفْظٍ: «كَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةِ المَالِ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقُوقِ الأُمَّهَاتِ، وَوَأْدِ الْبَنَاتِ، وَمَنَعَ وَهَاتِ»**(٢).

الشَّرْح

والنَّهي هنا مِن الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

«**يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ**»، يعني عن كَوْن الإِنْسَان لَيْسَ له هَمٌّ إِلَّا تَتبُّع النَّاس،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصَّلاة، باب التعاون في بناء المَسْجِد، رقم (٤٤٧).
(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال، رقم (٢٢٧٧)، ومسلم: كتاب الأقضية، باب النَّهْي عن كثرة المسائل من غير حاجة، رقم (٥٩٣).

ويقول قال فلان كذا وكذا، وإذَا استحيى أَنْ ينسبه إِلَى فلَان؛ فَإِنَّهُ يقول: قيل كذا وكذا.

فلَيسَ هَمُّه إلَّا محورًا يدور فيما يقول النَّاس، والَّذِي يفعل هَذَا مِن أكثر النَّاس كذبًا، كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ «**كَفَى بالمرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**»(١)، ولذَلِك تجد هؤلَاء النقَّالة من أكثر النَّاس خطرًا.

إذن، يُنهى عَنْ قِيلَ وَقَالَ؛ لأن هَذَا يُحمل عَلَى الكذب والعَجَلة، وبه انتِفَاء كمال الإيمَان؛ لِأَنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلم- قال: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ**»(٢).

«**وَإِضَاعَة المَال**»، أي: صَرْفه في غير فَائِدَة دِينيَّة، أو دنيوية، وبذَلِك مثَّل العُلَمَاء لِهَذا بالرَّجُل يشتري النقد ويُولَع به لأجْلِ ما يشاهده، كَيْفَ تَسْتَعِر النَّار؟!

مِثَال ثانٍ: إِنْسَان يشتري مُفَرْقعَات ثُم يُفَرقِع بها، ويُناظِر كَيْفَ يَكُون صوتُها؛ هَذَا أيضًا إضاعةُ مالٍ.

والضَّابط في إضاعة المال: صرْفُه في غير فَائِدَة دِينية أو دنيوية.

فَإِنْ قَالَ قَائِل: مَا تَقُولُونَ فِي الألعاب الآن المنتشرة في البلاد، هل صَرْف المال فِيهَا مِن باب إضاعة المَالِ أَوْ لَا؟

قُلْنا: فِيهِ تَفْصِيل، والتَّفصِيل يَعُود عَلَى أَنْ يَكُونَ الإِنْسَان عنده مَلَلٌ وتَعَبٌ، وَقَدْ عوَّد نفسه أَنْ لا يَزُول مَلَله وتعَبه إلَّا بمثل هذا؛ فنقول لا بَأْس، وَكَذَلِكَ مَن

---

(١) أخرجه مسلم: المقدمة، باب النَّهْي عَنِ الحَدِيث بكل ما سمع، رقم (٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، رقم (٦٠١٩)، مسلم: كتاب الإيمَان، باب الحث على إكرام الجار والضيف، رقم (٤٧).

عنده صبيان، لِأَنَّ الصِّبيان يُرخَّص لهم في اللعب ما لَا يُرَخَّص للكبار، وَهَذِهِ قَاعِدَة معروفة عند العُلَمَاء.

قد يَحْرُم عَلَى الإنسَان أَنْ يلعب بأَرَجُوز[1]، فقَدْ نَقُول للكبير هَذَا حرام عَلَيْك؛ لِأَنَّ وَقْته أَثْمَنُ مِن أَنْ يُضيعه في هذا، لكنَّ الصَّبِيَّ له ذَلِك؛ فيُرَخَّص للصِّغار ما لا يرخَّص للكِبَار عنك.

مِثَال: الورَقة، هي للرِّجَال حرَام؛ لأنَّهَا تُلْهِيهم، وتُضيع أَوْقاتهم، وأَوْقات الرِّجال ثَمِينة لكـن الصِّبْيَان لـهم ذَلِكَ، لأنَّهُم يُرخص لَـهُمْ كَـمَا قَالَ هَذَا شيخ الإِسْلام[2].

أمَّا مَن يشتري مصحفًا ليَقْرأه؛ فهَذِهِ فَائِدَة دِينية.

مَسْأَلَة: لا يَجُوز التشاؤم حتَّى لَوْ قُصِد به الخبر، فلْيُتَفاءل خيرٌ، ويُرجَى مِن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى الحظ النَّاجح، لكن مُجَرَّد الخبر بلا حَظٍّ لا يَضُرُّ، كما قال نوح عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ﴿هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ مَا كَانَ قصْدُه ذمَّ الْيَوْم، إنَّما قصده أَنْ يُخْبر بأَنَّه شديد علَيْه.

«**وَكَثْرَة السُّؤَال**»، السؤال نوعان: سؤال مال، وسؤال عِلم.

أمَّا سؤال المال؛ فَإِنَّهُ حرام، كَثُر أَمْ قلَّ، إلَّا إِذَا سأل الإِنْسَان ما هو له، أو اضطُرَّ إِلَى ذَلِك.

مِثَال: إِذَا سأل الإِنْسَان الفقير المضطَر؛ فهنا له أَنْ يَسْأَل؛ لأَنَّه لَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَكْفِيه، أو ما يتغطَّى به مِن البرد، وهو إِنْ لَمْ يَفْعَلْ تضَرَّر؛ فله أَنْ يَسْأَل لِأَنَّ هَذَا لِدَفْعِ الضَّرر عنه.

---

(١) أراجوز أو القراقوز، وهُنَاك مَن يسميها دُمَّى متحركة، هي كلمة ذات أصل تركي لكلمة (قره قوز).

(٢) مجموع الفتاوى، لشيخ الإِسْلام ابن تيمية (٣٠/ ٢١٦).

وللفقير أَنْ يَسْأَلَ مَا هو له مِن زكاة الغنيِّ؛ لأن له أَنْ يتملك هَذَا الشَّيء.

مِثَال آخر: أَنْ يُقدِّم الإِنْسَان طلبًا إِلَى جهَة مسؤولة تُوزع الكُتُب؛ فيُقدم إِلَيْها طلبًا للكتب؛ فَهَذَا لا بَأْس به، لأن هَذَا له.

وهل لمثل ذَلِكَ أَنْ يَسْأَل إِنْسَانًا في مرتبةٍ أَعْلَى مِن مرتبته بِالنِّسْبَة للوظيفة، فوظيفته مثلًا بعشَرة آلاف فطلب وظيفة بِاثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا هل له ذَلِك؟

قال النَّبيُّ ﷺ لِعُمَرَ بْنِ الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا المَالِ شَيْءٌ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلاَ سَائِلٍ، فَخُذْهُ، وَمَا لاَ فَلاَ تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ**»[1]، فاشتَرط أَلَّا يَكُون مستشرفًا للمال، ولا سَائلًا.

وعلى هذا، لا يَنْبَغِي للإِنْسَان أَنْ يُقَدِّم طلبًا في ترقيته؛ لِأَنَّ المال الَّذِي يسعى إِلَى أَنْ يَأْخُذَ منه أكثر مال المُسْلِمينَ، فَلَيْسَ له حق أَنْ يتقدَّم، إِنْ جاءه شَيْء بلا طلب، أو سعى له أحدٌ بِدُونِ طلب منه؛ فلا بَأْس وإِلَّا فلا.

فصار سؤال المال الأَصْل فِيهِ التحريم إِلَّا ما استُثْنِي، كالسؤال للعِلْم بِالنِّسْبَة للجاهل عن مَسْأَلَة علمية، أَمَّا إِذَا نزلَتْ به النَّازلة، فالسُّؤال عنها عند الإِشْكَال وَاجِب؛ لِقَوْلِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣].

أَمَّا إِذَا لم تنزل به النَّازلة، فإن كَانَ طالب عِلم يريد أَنْ يَسْأَل ليُبقي ذَلِكَ ذُخرًا عنده إِذَا سُئل أجاب؛ فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَهِيَ مِن طُرق طلب الْعِلْم، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُن طالبَ عِلم فهنا إِنْ سأل عن نازلة؛ فلا بَأْس، وإن سأل عن غير نازلةٍ فلَا يُؤثَّم.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزَّكَاة، باب من أعطاه الله شيئا من غير مَسْأَلَة ولا إشراف نفس، رقم (١٤٧٣)، ومسلم: كتاب الزَّكَاة، باب إباحة الأخذ لمن أعطي من غير مَسْأَلَة ولا إشراف، رقم (١٠٤٥).

وكان بَعْض السلف إِذَا سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، قال للسَائل: أوقعَتْ؟ فإِنْ قال: نعم، أجابه، وَإِنْ قال: لَا، لم يُجِبْه، لِئَلَّا يتعود النَّاس عَلَى كَثْرَة السؤال.

أمَّا كَثْرَة المجادلة بِدُونِ عِلم؛ فهِيَ أبلغُ فِي النَّهْي؛ لِأَنَّ المجادلة بغَيْر عِلم لَيْسَ فِيهَا إِلَّا مُجَرَّد المِرَاء والجدَل، أَمَّا إِذَا كَانَتِ المجادلة بحق، وَأَنَّ المَسْأَلَة محل إِشْكَال؛ فلا بَأْس، لكن مجادلة بغير عِلم، ومجادلة بأشياء لا يُمْكِن التوصُّل إِلَيْها؛ فَهَذَا لا شك أَنَّهُ منهيٌّ عنه جميعًا.

ومن ذَلِك: المجادلة فيما يتعلَّق بأَسْمَاء الله وصِفَاته مما لم يَرِد السؤال عنه مِن الصَّحَابَة -رضوان الله عنهم-؛ فَإِنَّ هَذَا لا شَكَّ أَنَّهُ منهِيٌّ عنه.

الخُلَاصَةُ: أنَّ السؤال ينقسم إِلَى سؤال مالٍ، وسؤال عِلم.

سؤال المال الأَصْل فِيهِ التحريم، ولا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَة، أو فيما للإِنْسَان حق فيه.

و أمَّا الْعِلْم فنقول كَثْرَة السؤال إِذَا كَانَتْ مِنْ طالب عِلم مِن أَجْل أَنْ يعرف المسَائل تحسُّبا؛ لِـمَا قد يَرِدُ عَلَيْهِ مِن الأسئلة، فَهَذَا لَا بأس به.

أمَّا إِذَا كَانَ لمجادلة مَحْضَة، فَهَذَا منهيٌّ عنه، وَأَمَّا إِذَا كَانَ السؤال مِن عامِّي فَإِنَّ كَثْرَة السؤال منهيٌّ عنها، ويقال للعامِّي: هل وقعت هَذِهِ أَم لا، فإِذَا قال: نعم؛ فيَجِب أَنْ يجاب.

«**وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقُوقِ الأُمَّهَاتِ**»، النَّهْي: هو طلب الكَفِّ عَلَى وجه الاستعلاء.

ووجه الاستِعْلَاء: إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الالْتِمَاس، أو التذلل؛ فهو عَلَى وجه الالتماس يُسمَّى التماسًا إِذَا كَانَ للمسَاوي، وَإِذَا كَانَ لمن هو أَعْلَى فهو دُعَاء.

و«**عُقُوق**» جمع عَقّ، ويَحْتَمِل أَنْ تَكُونَ مصدرًا، والمُرَاد به قطع الإِحْسَان والبِرِّ، مأخوذ مِن عَقَّ أي قَطَعَ، فعُقوق الأمهات هو قطعُ الإِحْسَان والبِرِّ بِهم، و«**الأُمَّهَاتِ**» جمع أُمٍّ، وتُقال في العاقلِ أُمَّهات، وأمَّا فيما لا يعقل فتقال: «أُمَّات» فزادوا الهاء في جمع العاقل؛ لِأَنَّهُ أشرفُ، أَمَّا إِذَا كَانَ لغير العاقل، فَإِنَّهُ يُقال أُمَّات بِدُونِ زيادة.

وذكَر عقوق الأمهات، ولم يذكر عُقوق الآباء؛ لِأَنَّ الغالب أَنَّ العَقَّ يَكُون في الأمهات لقصُورهِنَّ وضَعْفِهنَّ، بخِلَاف الآباء، فالأب يأخذ حقه.

قال: «**وَوَأْدِ البَنَاتِ**»، ينهى عن وَأْدِ البنات، والوأدُ هو دَفْنُ الأنثى وَهِيَ حَيَّة، وكانوا في الجاهليَّة يَئِدُونَ البناتِ، أي يَدفِن الرَّجُل ابنته وَهِيَ حيَّة، وتخاطِبُه فيدفنها خَوْفًا مِن العار كما زعموا؛ ولِـهَذا ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ﴾ [النحل:٥٨-٥٩]، ثم يردد في نفسه ﴿أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ﴾ أي علَى ذُلٍّ وهَوَانٍ، ﴿أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ﴾ يعني يَئِدُه، ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾.

«**وَمَنْعٍ وهَاتٍ**»، مَنْع: أي مَنْعِ بَذْل المال فيما يُشرع بذلُه فيه، وَهَات: يعني الشُّح والحِرص عَلَى المال؛ فتجده يَمنع ما يجد، ويطلب مَا لَا يَسْتَحِقُّ.

مِنْ فَوَائِدِ الحَدِيثِ:

الفَائِدَةُ الأُولَى: النَّهْي عن كَثْرَة نَقل الكَلَام؛ لِقَوْلِه: «**يَنْهَى عَنْ قِيلَ وقَالَ**»، وَقَدْ جَاءَ الحَدِيث: «**كَفَى بِالمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**»[1]، وكم مِن كَلَام نُقِلَ، وعند الفَحص والتدبُّر يَكُون خَطَأ، ولا سِيَّما ما يُنقَل عن أهل العِلْم في الفتاوى

(١) أخرجه مسلم: المقدمة، باب النَّهْي عَنِ الحَدِيث بكل ما سمع، رقم (٥).

الَّتِي تُنقل عَنِ الشَّخص ولم يُفتِ بها، إمَّا لكون الَّذِي نقلها فهم كَلَام المفتي عَلَى ما نَقل، أو أَنَّ المفتيَ فَهِمَ سؤاله عَلَى وجهٍ آخر؛ فأفتى بحَسب فَهْمه، أو أَنَّ هَذَا الَّذِي نقَل الفتوى له هوًى، يُريد أَنْ يَقْبل النَّاسُ ما ذكَر، ولكنه يعرف أَنَّهُ لن يُقبَل إِذَا تَكَلَّمَ بِهِ هو؛ فينسب ذَلِكَ إِلَى عالم لئلَّا يُقبل، أو لغرض سيئ بِالنِّسْبَة للعالم؛ فيريد أَنْ يُشَوِّه سُمعته فينقل عنه مَا لَا يَكُونُ مقبولًا؛ فكل هَذِهِ تدخل تحت قَوْله: «**قِيلَ وقَالَ**».

الفَائِدَةُ الثَّانِيةُ: النَّهْي عَنْ إِضَاعَةِ المَالِ، وَهَذَا النَّهْي للتحريم؛ لِقَوْلِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾ [النِّسَاء:٥]، فالمال تقوم به مَصَالِحُ الدِّينِ وَالدُّنْيَا؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُهدَر ويُضاع، ويُبْذَل فيما لا ينفع.

الفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: النَّهْي عن كَثْرَة السؤال.

الفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: النَّهْي عن عقوق الأمهات، وهو مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ بل من أكبر الْكَبائِر.

الفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: النَّهْي عن وَأْدِ البنات، وهو أيضًا مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ، بل مِن أعظم الْكَبائِر؛ لأن وَأْدَ البنات يعني قتل النفس المعصومة بغير حق، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾.

فَإِنْ قَالَ قَائِل: هل يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ وأد الأبناء؟

قلنا: نعم، يدخل للقِيَاس، ولكن ذكَر وأدَ البنات؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ المعمول بِهِ فِي الجَاهِلِيَّةِ، كما أَنَّ عقوق الآباء أيضًا مُحَرَّم، ومِن كبائر الذنوب، لكن ذَكَر عقوق الأمهات لِأَنَّهُ الغالب؛ لضَعْفِهِنَّ، وعدم المجادلة عن أنفُسِهنَّ.

الفَائِدَةُ السَّادِسَةُ: النَّهْيُ عَنِ البُخْل والشُّح.

فالبخل: منعُ ما يجب.

والشُّحُّ: طلَب مَا لَيْسَ لَك؛ لِقَوْلِه: «ومَنْعٍ وهَاتٍ»، كل هَذِهِ الْأَشْيَاء تشْتَرك في أنَّها محرَّمة، «قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةِ المَالِ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَعُقُوقِ الأُمَّهَاتِ، وَوَأْدِ الْبَنَاتِ، وَمَنْعٍ وَهَاتٍ»، سِتَّة أشياءَ تشترك في أنها محرَّمة كلها، وتختلف في أَنَّ بَعْضها مِن أكبر الْكَبائِر، وبَعْضَها دُونَ ذَلِك.

١٣٥ - عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ فُقَرَاءَ الْمُسْلِمِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ. قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلا نَتَصَدَّقُ، وَيُعْتِقُونَ وَلا نُعْتِقُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَفَلا أُعَلِّمُكُمْ شَيْئًا تُدْرِكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ، وَتَسْبِقُونَ مَنْ بَعْدَكُمْ. وَلا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ، إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ؟» قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ: ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً».

قَالَ أَبُو صَالِحٍ: فَرَجَعَ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالُوا: سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهْلُ الأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا، فَفَعَلُوا مِثْلَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ».

■ «قَالَ سُمَيٌّ: فَحَدَّثْتُ بَعْضَ أَهْلِي هَذَا الحَدِيثَ، فَقَالَ: وَهِمْتَ، إِنَّمَا قَالَ «تُسَبِّحُ اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتَحْمَدُ اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُكَبِّرُ اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ». فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِحٍ فَقُلْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَقَالَ: اللهُ أَكْبَرُ، وَسُبْحَانَ اللهِ،

وَالحَمْدُ لله، اللهُ أَكْبَرُ، وَسُبْحَانَ اللهِ، وَالحَمْدُ لله، حَتَّى تَبْلُغَ مِنْ جَمِيعِهِنَّ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ[1].

الشَّرْح

قال: «**فُقَرَاء المهَاجِرِينَ**» الفُقراء هُم المُعْدَمُون مِن المال.

والفقر نوعان:

فَقْرُ قَلب، كأنْ يَكُون الإِنْسَان دائمًا في حرصٍ شَديدٍ عَلَى المال، وعنده الملايين ويطلب الرِّيَال الوَاحِد؛ فَهَذَا نَقُول فيه: فَقْرُ قَلب، وَهَذَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ «**إِنَّمَا الْغِنَى غِنَى الْقَلْبِ وَالْفَقْرُ فَقْرُ الْقَلْبِ**»[2].

وفقر يَدٍ، وهو الحقيقِيُّ الحِسِّيُّ، وهو مَنْ لَيْسَ لَهُ مال، ويدُه خالية، والمُرَاد به هنا فقراء المهاجرين.

«**وَالمُهَاجِرِينَ**» جمع مُهاجِر، وهُم الَّذِين هاجروا مِنْ مَكَّةَ إِلَى المدينة إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ؛ فِرارًا بِدِينهم، أَتَوْا رَسُول الله ﷺ: «فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ»، أي اخْتصَّ أهل الغِنَى بالدرجات العُلَى مِن الجنَّة، وَهِيَ المنازل؛ لأن منازل الجنَّة بَعْضُها فوقَ بَعْض، والنعيم المقيم يعني نعيم الجنَّة؛ لِأَنَّهُ دائم فـ«المُقِيم» هنا بمعني الدَّائم.

«**قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟»**» يعني كَيْفَ ذهَبُوا بِهَذَا، «يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلا نَتَصَدَّقُ، وَيُعْتِقُونَ وَلا نُعْتِقُ»، ذكروا أَرْبَعة أشياء:

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصَّلاة، باب استحباب الذكر بعد الصَّلاة وبيان صفته، رقم (٥٩٥).

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى: كتاب الرقائق، رقم (١١٧٨٥).

الأوَّل، «**يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي**»، فقد شارَكُونا في عملنا.

الثَّانِي، «**يَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ**»، فقد شارَكُونا في عملنا.

الثَّالِث، «**ويَتصَدَّقُونَ ولَا نَتَصَدَّقُ**».

الرَّابع، «**ويَعْتِقُونَ ولَا نَعْتِقُ**»؛ فلَمْ نُشاركهم في عملهم، فبِهَذَا صاروا أفضل منَّا؛ لأنَّهُم يشاركوننا في شيئين، ويُفارِقُونَنا في شيئين، فقد امتازوا عنَّا وطلبونَا في ذَلِك.

والحامل **لَـهُمْ عَلَى هَذَا**: لَيْسَ حسدًا لهؤُلاءِ لأغنياء، إنَّما لِطَلب مسَاواةٍ في الفضل، فهم لا يريدون أَنْ يَحْسُدوا هؤُلاءِ، لأن هَذَا فضل الله، لكن يريدون أَنْ يعملوا عملًا يسَاوون به الأغنياء؛ فقال النَّبيُّ ﷺ: «**أَفَلا أُعَلِّمُكُمْ شَيْئًا تُدْرِكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ...**»، إِلَى آخِره.

الهمزة في «**أَفَلَا**» للاسْتِفْهَام، والمُرَاد به التَّشويق، والفاء عاطفة، وقَوْله: «**شَيْئًا**» نَكِرَة في سياق النَّفي، أو في سياق الاسْتِفْهَام، وفي كليهما تَكُون النَّكِرة للعُمُوم، «**تُدْرِكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ، وَتَسْبِقُونَ مَنْ بَعْدَكُمْ**»، الَّذِين سبقوكم تُدركونهم، والَّذِين مِنْ بَعْدِكُمْ لَا يلحقونكم؛ فتسبقونهم، «**وَلا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ**»، وَهَذِهِ ميزة، أَنَّهُ لا أحدَ يُسَاويهم، ولكن أفضل منهم، «**إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ**»، فَإِنَّهُ يُساويكم، ولا تَكُونوا أفضلَ منه، «**قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ: ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً**»، والتَّسْبِيح هو قَوْل: «سُبْحانَ اللهِ»، والتَّكبير هو قول: «اللهُ أَكْبَرُ»، والتحميد قول: «الحَمْدُ لله»، يعني: «سُبْحانَ اللهِ، واللهُ أَكْبَرُ، والحَمْدُ لله» ثلاثًا وثَلاثِين مَّرة؛ فيَكُون الجميع تسعًا وتسعين؛ لأن ضرب ثَلاثَة في ثَلاثَة وثَلاثِين يَكُون تِسعة وتِسعين.

«قَالَ أَبُو صَالِح: فَرَجَعَ فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالُوا: سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهْلُ الأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا، فَفَعَلُوا مِثْلَهُ»، الآن سَاواهم؛ لأن كُلًّا مِن الصَّحابَة يتسَابقُونَ إلَى الخَيْرات؛ ففعلوا مثله، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ذَلِكَ فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ»، فالآن وقف الأَمْر، «فضْلُ اللهِ تَعالَى يُؤْتِيه مَنْ يَشَاءُ، فالله تَعالَى قد يتفضَّل علَى هَذَا بزيادة المال، وعلى هَذَا بزيادة النَّشاط، وَهَذَا بزيادة الْعِلْم كما تعلمون، قَالَ اللهُ تَعالَى مُشيرًا إِلَى هذا: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾، فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى رفع النَّاسَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْعِلْم والمال والقُوة والعِزة وغير ذَلِك، وفضل الله تَعالَى يُؤْتِيه مَنْ يَشَاءُ.

فِي هَذَا الحَدِيث فَوائِد منها:

الفَائِدَةُ الأُولَى: حرص الصَّحابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى المسَابقة في الخَيْر، يُؤْخَذ من كون المهاجرين أتوا إِلَى رَسُول الله ﷺ يريدون التسَابُق في الخَيْر حَتَّى يُسَاووا الأغنياء.

الفَائِدَةُ الثَّانِيةُ: يَنْبَغِي للإِنْسَان إِذَا سأل شيئًا أَنْ يبين وجه مسألته؛ لِقَوْلِه: «ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ».

الفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: حُسْن الأداء في سياق الكَلَام؛ وذَلِك أَنَّ الفقراء ذكَرُوا العِبَادَات الَّتِي يَشْتَرك فِيهَا الأغنياء والفقراء أولًا، ثم ذَكَرُوا المميِّزات الَّتِي اشتركوا فِيهَا وهي: الصَّلَاة والصوم، فكُلٌّ يُصلِّي ويَصُوم مِن غنيٍّ وفقِير، وأمَّا الخصال الَّتِي امتاز بها الأغنياء فهي: الصدقة والعِتاق؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَا تَكُونُ إِلَّا للغَنِي، فَهُم قَدَّمُوا ما يشتركون فيه؛ لئلَّا يُقال: إِنَّ أصلَ سؤاله مِن أَجْلِ ذِكْر تمييز، فهُم لَيْسَ عندهم نِيَّة لـما يتميزون به علَيْنا، ولكن يريدون أَنْ يساووهم في الفضل.

الفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ النبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلم- لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ؛ لِقَوْلِه: «**وَمَا ذَاكَ**»، ولو كَانَ يعلم الغيب لَعَلِمَ مَا أَرَادوا، ونفي عِلْم النَّبيِّ ﷺ بالغيب موجود في القُرْآن، وهو مَأْمُورٌ أَنْ يُعلنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قَالَ اللهُ تَعالَى لنبيِّه: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾، يعني وما أنا إلَّا رَسُول.

وقال اللهُ تَعالَى لنبيِّه أَنْ يعلن إعلانًا: ﴿قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّى لَن يُجِيرَنِى مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا﴾ لَوْ أَرَادَ بي سوءًا فلا أَحَدَ يمنع الله، ولن أجد مِن دونه ملتحدًا إلا بلاغًا، و(إلا) أداة استِثْناء مُنقطع، يعني: لكن وظيفتي البلاغ.

وبِهَذَا نرُدُّ عَلَى أولئك القوم الَّذِين غَلَوْا فِي رَسُولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلم- حتَّى زعموا أَنَّهُ يعلم الغيب، يَقولُون إننا نحب الرَّسُول، وغيرنا ممن يَقُولَ: إِنَّهُ لَا يعلم الغيب، لا يُحبه، فنقول أنتُم الَّذِين كذَّبتم الرَّسُول، وكذَّبتم مَن أرسل الرَّسول إذ ادَّعيتم أَنَّهُ يعلم الغيب؛ لأنَّ الَّذِي أرسله أمرَه أمرًا خاصًّا أَنْ يقول ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ ما بيدي خزائن الله، ولست الَّذِي أُغْنِي النَّاس، ولا أمنع النَّاس﴿وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ﴾ وَقَدْ قال ذَلِكَ الرَّسُولُ، ونَشْهَد أَنَّهُ قال، والْقَوْل الآن بين أيدينا.

فنقول: أنتم الَّذِين تَدَّعون أَنَّهُ يعلم الغيب قد كذَّبتم الله، وكذَّبتم رَسُوله؛ فعَلَيْكم أن تتوبوا إِلَى الله.

وَكَذَلِكَ الَّذين يدَّعون أَنَّ النَّبيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلم- يُنجي مِن الشر، ويُغيث الملهوفَ؛ نَقُول هَذَا كُفر بالله ورَسُوله، وشِرك يُخرج عَنِ الملة، ولكن ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۖ

فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ﴾.

فَعَلَى كُلِّ حَالٍ، نحن نؤمن بِأَنَّ النَّبِيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلم- لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ، لكن قد يوحِي الله له بشَيْء غيبِيٍّ؛ فيقَوْله.

مسألة: هل تدخل عملية الإجهاض في مَعْنَى العَزل، وتُعتبر مِن الوأد؟

الجَوَاب: لا، عملية الإجهاض لا تدخل، وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ سماه «**الْوَأْدَ الخَفِيَّ**»[1]، لكِنَّه أباحَهُ، وأخبر أَنَّهُ نوعٌ مِن الوَأْدِ، لكن لَيْسَ المُرَادُ بِهِ الوَأْد في قَوْلِه تَعالَى: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ﴾، ولا في هَذَا الحَدِيث.

مسألة: بِالنِّسْبَة للجِدال بين طُلَّاب الْعِلْم ما ضوابِطُه؟

الجَوَاب: الجدال لإِثْبات الحق وَاجِبٌ، ولكن تجادل بشَيْء تَكُون فِيهِ الحُجة، ثم إني أقول: إياك أن تَدخل في جدال مَعَ أهلِ البَاطِل، وأنت لستَ عَلَى يقين مِن الرَّد علَيْهم، لأنك إِنْ فعَلْتَ هذا تضَرَّرْتَ، وأوْرَدُوا عَلَيْك شُبَهًا لَا تستطيعها؛ وحِينئذٍ تَكُون قد أسأتَ إِلَى نفسك، أمَّا الجدال في مراجعة الْعِلْم فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُعتبر مُذَاكَرة.

وأمَّا الجدال، أو السؤال عن عِلم الغيب -ولو مرَّةً وَاحِدَة- فمَنْهِيٌّ عنه.

«**قَالَ سُمَيٌّ: فَحَدَّثْتُ بَعْضَ أَهْلِي هَذَا الحَدِيثَ**»، وظنَّ سُمَيٌّ أَنَّ قَوْله: «**تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتكبِّرُونَ ثَلاثًا وَثلَاثِينَ**»، يعود للجميع، أي: قَسَّم المجموع، بمعني أَنْ تقول: «سُبْحانَ اللهِ، والحَمْدُ لله، والله أكْبَر» هَذِهِ ثلاث مرَّات؛ فجعل كل جملة تُعتبَر وَاحِدَة؛ فيَكُون التَّسْبِيح إحدَةَ عَشَرة، والتَّكبير إحدَة عَشَرة، والتَّحْمِيد

(١) أخرجه مسلم: كتاب النكاح، باب جَوَاز الغيلة...، رقم (١٤٤٢).

إحدَة عَشرة، فيسَاوِي الجميع ثلاثًا وثَلاثِين؛ هَذَا مَا ظنَّهُ سُمَيٌّ أَنَّ مَعْنَى الحَدِيث أَنَّ مجموع هَذِهِ الثَّلاث «التَّسْبِيح والتَّكبير والتحميد» يبلغ ثلاثًا وثَلاثِين؛ وعلى هَذَا الْفَهْم يَكُون كما يلي:

«سُبْحانَ اللهِ» إِحْدَى عَشرة مرة، و«الحَمْدُ لله» إِحْدَى عشرة مرة، و«اللهُ أَكْبَرُ» إِحْدَى عشرة مرة؛ فقد أتى بثلاث وثَلاثِين، لكن كل وَاحِدٍ إحدَة عَشَرة، «فَقَالَ: وَهِمْتَ، إِنَّمَا قَالَ: تُسَبِّحُ اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» وَهَذَا شرط للحَدِيث، وَلَيْسَ ضِدَّ الحَدِيث، «**تُسَبِّحُ اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتَحْمَدُ اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُكَبِّرُ اللهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ**»؛ فالجميع تسعة وتسعون.

«فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِح فَقُلْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَقَالَ: اللهُ أَكْبَرُ، وَسُبْحَانَ اللهِ، وَالحَمْدُ للهِ، اللهُ أَكْبَرُ، وَسُبْحَانَ اللهِ، وَالحَمْدُ لله، حَتَّى تَبْلُغَ مِنْ جَمِيعِهِنَّ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ»؛ فتكُون الجميع تسعة وتسعين، وَهَذَا هو الصَّوَاب.

الفَائِدَةُ الخَامِسَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلم- كَانَ لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ؛ لِقَوْلِه: «وَمَا ذَاكَ»، والقُرْآن الكَرِيم صريح في هذا، بل إِنَّ اللهَ تَعالَى أمرَهُ أمرًا خاصًّا أَنْ يُبَلِّغَ النَّاس بأَنَّه -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلم- لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ.

مَسْأَلَة: ويترتب عَلَى هَذِهِ الفَائِدَة إبطالُ قول مَن يقول: إِنَّ النَّبِيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلم- يعلم الغيب، كما قال البُوصيري يُخاطِب النَّبِيَّ -صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وسلم-[1]:

فَإِنَّ مِنْ جُودِكَ الدُّنْيَا وَضَرَّتَهَا ... وَمِنْ عُلُومِكَ عِلْمَ اللَّوْحِ وَالْقَلَمِ

ولقد كذب -واللهِ- وأشرك بالله؛ لأَنَّه إِذَا كَانَ مِنْ جُود الرَّسُول ﷺ الدُّنْيَا

(١) ديوان البوصيري (ص:٢٥٢).